الأمم المتحدة

S/PV.6141



مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦١٤١

الجمعة، ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الساعة ١٢/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد إلكن	(تركيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد تيندرييبيوغو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد تشانغ يسوي
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2009/271)

09-36804 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٢.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2009/271)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية كوريا، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد بارك إن - كوك (جمهورية كوريا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس استجابة لرسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، وترد في الوثيقة S/2009/271.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/301، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من جمهورية كوريا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

أود أن استرعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2009/274، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لمنغوليا لدى الأمم المتحدة.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوغندا، بوركينا فاسو، تركيا، الجماهيرية العربية الليبية، الصين، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بشأن القرار الذي اتخذ للتو.

السيدة دي كارلو (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة باتخاذ القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) بالإجماع. ويوفر هذا القرار ردا دوليا موحدا وقويا على التجربة التي أجرتها كوريا الشمالية لجهاز نووي.

والرسالة التي يبعث بها القرار واضحة. فسلوك كوريا الشمالية غير مقبول لدى المجتمع الدولي، والمجتمع الدولي مصمم على الرد. وينبغي لكوريا الشمالية أن تعود

بـدون شـروط إلى عمليـة حـوار سـلمي. وينبغـي أن تحتـرم التزاماتها الـسابقة بإزالـة الأسـلحة النوويـة مـن شـبه الجزيـرة الكورية. وينبغي أن تمتنع عن الاستفزازات وعن الانتشار. ولكن في الوقت الراهن، فإن خياراتها قد أدت إلى أن يفرض المجتمع الدولي عليها جزاءات أكثر صرامة بشكل ملحوظ.

ويـدين القـرار التجربـة النوويـة الـتي أجرتها كوريـا الـشمالية بـأقوى العبـارات. ويعـزز الجـزاءات المفروضـة علـى كوريا الشمالية ويزيدها في خمسة مجالات ذات أهمية حاسمة مـن خـلال فـرض حظـر شـامل علـى صـادرات الأسـلحة مـن كوريـا الـشمالية وتوسيع كـبير لنطـاق الحظـر المفـروض علـى واردات الأسـلحة؛ ومـن خـلال إنـشاء إطـار جديـد تمامـا للتعاون بين الدول في تفتيش السفن والطائرات التي يشتبه في أنهـا تحمـل أسـلحة الـدمار الـشامل أو غيرهـا مـن البـضائع المحظورة؛ ومن خلال دعوة الدول والمؤسسات المالية الدولية إلى وقـف تـدفق الأمـوال الـتي يمكـن أن تـدعم أنـشطة كوريـا الـشمالية في مجـال القـذائف النوويـة وأنـشطتها أو الانتـشار؛ ومـن خـلال الالتـزام بتحديـد مزيـد مـن البـضائع والكيانـات والأشـخاص الـضالعين في الـسلوك غـير المـشروع لكوريـا الشمالية من أجل تطبيق الجزاءات الذكية؛ وأخيرا، من خـلال تعزيز الآليات لرصد تنفيذ نظام الجزاءات الجديدة وإحكامه. وهذه التدابير إبداعية وقوية و لم يسبق لها مثيل.

لقـد اختـارت كوريـا الـشمالية طريـق الاسـتفزاز. وكما قال الرئيس أوباما، فإن التصرفات يجب أن يكـون لهـا عواقـب. والقـرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) يؤكـد أن لهـا عواقـب. وسيزودنا القرار بأدوات جديدة لإعاقة قدرة كوريا الـشمالية على الانتشار وتهديد الاستقرار الـدولي. ونحـن ممتنـون بـشكل خاص لزملائنا في المجلس، الذين اجتمعوا للمساعدة في اتخاذ القـرار. ونـشكرهم علـى العمـل الجـاد الهائـل في هـذه العمليـة وعلى جهودهم الطيبة وحسن نواياهم.

وقبـل كـل شـيء، يجـسد القـرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) تـصميم المجتمـع الـدولي ومجلـس الأمـن، الـذي تكلـم بـصوت واحـد. والولايـات المتحـدة تؤيـد بقـوة أحكـام القـرار وتلتـزم بضمان تنفيذه.

السيد تشانغ يسوي (الصين) (تكلم بالصينية): لقـد اتخذ مجلـس الأمـن مـن فـوره القـرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) بـشأن التجربـة النوويـة الـتي قامـت بهـا جمهوريـة كوريـا الـشعبية الديمقراطيـة. ففـي ٢٥ أيـار/مـايو، أجـرت جمهوريـة كوريـا الشعبية الديمقراطية تجربة نووية أخرى ضاربة برفض المجتمع الـدولي عامـة عـرض الحـائط. وأصـدرت وزارة الخارجيـة الصينية بيانا أعربت فيه عن رفضها الحازم.

ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على احتـرام التزاماتهـا بـنزع الـسلاح النـووي والامتنـاع عـن أي تـصرف مـن شـأنه أن يزيـد مـن تـردي الحالـة والعـودة إلى المحادثـات الـسداسية الأطـراف. والـصين ملتزمـة، كعهـدها دائمـا، بحمايـة النظـام الـدولي لعـدم الانتـشار النـووي وتعزيـز نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية وصـون الـسلام والاستقرار هناك وفي شمال شرق آسيا.

إن جمهوريـة كوريـا الـشعبية الديمقراطيـة بإجرائهـا تجربـة نوويـة أخـرى قـد انتـهكت قـرارات مجلـس الأمـن ذات الـصلة، وأضـعفت فعاليـة النظـام الـدولي لمنـع الانتـشار النووي وأضرت بالسلام والاستقرار الإقليميين. ونحـن نؤيـد قيام مجلس الأمن بالرد بطريقة ملائمة ومتوازنـة علـى التجربـة النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتتماشى أحكـام القـرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) مـع المـادة ٤١ مـن الفـصل الـسابع مـن ميثـاق الأمـم المتحـدة. والقـرار لا يـدل علـى تـصميم المجتمـع الـدولي علـى المعارضـة الحازمـة للتجربـة النوويـة الـتي قامـت بهـا جمهوريـة كوريـا الـشعبية الديمقراطية فحسب، بـل ويبعـث بإشـارة إيجابيـة لـذلك البلـد.

فهو يبين التصميم الحاسم لمجلس الأمن على حل المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سلميا من خلال الحوار والتفاوض. وفي هذا السياق، صوّت الوفد الصيني لصالح القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩).

وينبغي التأكيد على أنه يجب احترام سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسلامتها الإقليمية وشواغلها الأمنية ومصالحها الإنمائية المشروعة. وحال عودتها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سيكون لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بوصفها دولة طرفا، الحق في التمتع بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وينبغي ألا يكون للإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن تأثير ضار على مقومات البقاء الاقتصادي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو تنميتها أو إيصال المساعدات الإنسانية إلى البلد.

وكما هو مبين في الفقرة ذات الصلة من القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، فإذا امتثلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأحكام ذات الصلة من القرار، سيستعرض مجلس الأمن مدى ملائمة تعليق التدابير التي اتخذها أو رفعها.

أود أن أشدد على أن مسألة تفتيش البضائع تتسم بالتعقيد والحساسية. وينبغي للبلدان التصرف بحكمة ووفقا للقانون المحلي والدولي شريطة أن تتوفر أسباب وجيهة وأدلة كافية. وينبغي لجميع الأطراف أن تمتنع عن أي قول أو فعل من شأنه أن يزيد من حدة الصراع. وينبغي ألا تستخدم القوة أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف.

وما فتئت الحكومة الصينية تدعو إلى إيجاد تسوية سلمية للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية. وقد بذلت الصين جهودا هائلة لتحقيق ذلك الهدف. وأطلقنا المحادثات السداسية ودفعنا باتجاه أن تصدر الأطراف الستة بيانا مشتركا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وبفضل تضافر جهود جميع الأطراف، أحرزت المحادثات السداسية بعض التقدم الأولي. وفي الوقت الحاضر، وعلى الرغم من قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتجربة نووية ثانية – وهو ما يمثل تطورا سلبيا – ما زلنا نرى أن الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن لا تتعلق جميعها بالجزاءات وأن الوسائل السياسية والدبلوماسية هي السبيل الوحيد لحل المسائل ذات الصلة وإزالة السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية وحماية السلام والاستقرار في شمال شرق آسيا.

وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي للأطراف المعنية أن تلتزم الهدوء وأن تمارس ضبط النفس وتمتنع عن أي عمل قد يزيد من تردي الحالة. إن هذا السلوك سيخدم المصالح المشتركة للأطراف كافة. وستواصل الصين التصرف بطريقة مسؤولة وبناءة لتعزيز الاتصالات بين الأطراف المعنية ومعالجة المسألة على النحو المناسب والعمل من أجل استئناف مبكر للمحادثات السداسية الأطراف والاضطلاع بدور نشط في تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية وصون السلام والاستقرار هناك وفي شمال شرق آسيا.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب اليابان باتخاذ قرار صارم وقوي بشأن التجربة النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويمثل القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) إدانة المجتمع الدولي القوية لهذا التصرف اللامسؤول وقلقه العميق تجاهه.

إن التجربة النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إضافة إلى تكنولوجيتها الخاصة بالقذائف التسيارية، تشكل تهديدا خطيرا للأمن القومي لليابان. كما أنها تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين وتقوض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقبل كل

شيء، فإن التجربة النووية التي أجريت في تحد لقرارات مجلس الأمن، تمثل تحديا خطيرا لسلطة المجلس نفسه. والتجربة النووية وإطلاق قذيفة تسيارية من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير مقبولين على الإطلاق ويستدعيان ردا قويا من المجلس.

ولذلك، من المهم أن مجلس الأمن قد اتخذ بالإجماع القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، الذي يتضمن تدابير قوية وفعالة. ونحن ممتنون كثيرا لأعضاء المجلس على ما أبدوه من تفهم ومرونة وتعاون في توجيه رسالة قوية وموحدة.

ونعتقد أن العناصر التالية في القرار تكتسي أهمية خاصة. أولا، يدين المجلس بأقوى العبارات التجربة النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩. ثانيا، يطالب المجلس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعدم إجراء أي تجربة نووية أو أي إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. ثالثا، يطالب المجلس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالامتثال فورا وبالكامل لالتزاماتها بموجب القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، بما فيها وقف جميع الأنشطة المتعلقة بالبرامج النووية.

رابعا، يتخذ المجلس تدابير إضافية لمنع تدفق الأسلحة والمواد والسلع ذات الصلة، وتدفق الموارد المالية التي تسهم في برنامج صنع أسلحة الدمار الشامل وبرامج القذائف التسيارية، من خلال فرض حظر على الأسلحة، وعمليات تفتيش البضائع والتدابير المالية. كما أن المجلس ينشط اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بدعم من فريق الخبراء، ويوجه اللجنة إلى تحديد الكيانات والسلع والأشخاص في ظرف ثلاثين يوما.

خامسا، يؤكد المجلس على أهمية استجابة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للشواغل الإنسانية للمجتمع الدولي، بما في ذلك مسألة الاختطاف. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اتخاذ تدابير ملموسة نحو تسوية مسألة الاختطاف.

ويحدونا أمل قوي في أن يقنع اتخاذ المجلس لهذه التدابير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتغيير مسار عملها وبالامتثال لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، أود أن أشدد على أن هذه التدابير ليس مقصودا بها إلحاق الضرر بالسكان الأبرياء لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وبغية أن تحدث هذه التدابير الآثار الفعالة المرجوة على ذلك البلد بغية تغيير سلوكه والتخلي عن جميع برامجه المتعلقة بالأسلحة النووية والقذائف التسيارية، فإن الأمر الأساسي هو أن تتخذ جميع الدول الأعضاء الإجراءات اللازمة لتنفيذ تلك التدابير تنفيذا كاملا وصادقا وأن تتعاون كل واحدة منها مع الأخرى في التنفيذ الفعال لهذه التدابير.

وبالتوازي مع هذه التدابير، نحن سنسعى لتيسير التوصل إلى حل سلمي وشامل من خلال الحوار. وينبغي أن نبذل أقصى جهودنا الدبلوماسية لتحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية من خلال المحادثات السداسية. ويحدو اليابان أمل صادق في أن تقرر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضمان أمنها بالتخلي عن الأسلحة النووية وتحقيق الازدهار لشعبها من خلال التعاون مع المجتمع الدولي.

ونحن نطالب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مراعاة لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بالاستجابة للرسالة الواردة في القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ من فوره، وبالتنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبيانات الرئاسية. ونناشدها بقوة العودة فورا إلى المحادثات السداسية بدون شروط مسبقة وببذل جهود نحو التنفيذ الكامل للبيان المشترك للمحادثات السداسية.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لقد اتخذنا من فورنا قرارا قويا يهدف إلى وقف برامج كوريا الشمالية المتعلقة بالأسلحة النووية والقذائف التسيارية. ويظهر اتخاذ القرار بالإجماع أن المجتمع الدولي متحد في إدانة استمرار أنشطة الانتشار التي تضطلع بها كوريا الشمالية ومحاولاتها لزعزعة الأمن الإقليمي.

إن القرار واضح في إدانته للتجربة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية في ٢٥ أيار/مايو وهو يطالبها بعدم إجراء أي تجارب نووية إضافية أو عمليات إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. ويبين القرار أن المجتمع الدولي لن يسمح لكوريا الشمالية بانتهاك التزاماتها الدولية. وعلى وجه الخصوص، يشمل القرار اتخاذ تدابير جديدة ستعوق انتشار كوريا الشمالية إلى بلدان أخرى، ويشدد حظر توريد الأسلحة المفروض على كوريا الشمالية ويتصدى للتدفقات المالية التي تساعد على دعم برنامجها لصنع الأسلحة. ونحن نناشد جميع الدول الأعضاء تنفيذ هذه التدابير، بما في ذلك نظم التفتيش الجديدة، تنفيذا كاملا وبدون تأخير.

وتماما مثل الحال عندما أصدر هذا المجلس بيانه الرئاسي المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل (S/PRST/2009/7) ردا على الانتهاك السابق، فإن هذا القرار يلزم لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بتحديد الأصناف والكيانات والأشخاص الإضافيين الذين يتعين إدراجهم في قوائم الحظر. ويمكنني أن أؤكد للجنة على تعاون المملكة المتحدة الكامل والفعال في هذا الصدد، على السواء في الإطار الزمني العاجل لفترة الـ ٣٠ يوما وفي مواصلة العمل مع الشركاء في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لضمان التنفيذ العاجل والفعال لجميع التدابير القوية الواردة في القرار.

إننا نحث كوريا الشمالية على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات استفزازية أخرى – وهي إجراءات تنتهك قرارات مجلس الأمن والتزامات كوريا الشمالية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي تؤدي إلى تقويض السلام الإقليمي والعالمي وتزيد عزلة كوريا الشمالية. وعلى كوريا الشمالية أن تعود إلى طاولة المفاوضات وأن تبدأ العمل بجدية مع المجتمع الدولي. وما لم تبدأ كوريا الشمالية العمل من جديد وبجدية بشأن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، لن يكون المجتمع الدولي راغبا في العمل معها بوصفها شريكا كاملا. ولكوريا الشمالية مصلحة مؤكد في استئناف ذلك العمل.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يشكل القرار الذي اتخذناه من فورنا رسالة واضحة مفادها أن الإجراءات التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إجراءات غير مقبولة للمجتمع الدولي وأنها تعرض للخطر السلام والأمن الدوليين. وكلما كانت مشاركة أعضاء مجلس الأمن مكتملة وأكثر اتساقا، كلما ازدادت هذه الرسالة قوة. وينبغي أن تكون هذه هي القاعدة في الإجراءات التي يتخذها المجلس في جميع الأوقات.

ومع ذلك، يجب أن نكون واضحين. ولا يمكن أن تكون معالجة المسائل المتعلقة بالأمن الدولي – منع الانتشار ونزع السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية للأغراض السليمة – حكرا على مجموعة من الدول. وعلى العكس تماما، فهي تهم كامل المجتمع الدولي. وعلى النحو الوارد في ميثاق هذه المنظمة، يتصرف مجلس الأمن بالنيابة عن الدول الأعضاء. ولذلك، فإن جميع أعضاء مجلس الأمن، وليس مجرد قلة منهم، يتحملون المسؤولية عن المشاركة الفعالة في السعي للتوصل إلى حلول للمسائل التي تعرض للخطر صون السلام والأمن الدوليين.

إن وفد بلدي، إدراكا منه للشعور بإلحاح الحالة وخطورها، قرر أن يصوت مؤيدا لهذا القرار. وتشكل الإجراءات التي اتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكا واضحا لقراري مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦) و ١٧١٨ (٢٠٠٦) وتتناقض مع روح البيان الرئاسي الصادر في ١٣ نيسان/أبريل (S/PRST/2009/7). كما أنها تخالف القانون الدولي ومقاصد نزع السلاح ومنع الانتشار النووي وأدت إلى تفاقم التوتر، وبالتالي عرضت للخطر الاستقرار الإقليمي والدولي.

ومن البداية أدانت الحكومة المكسيكية إدانة قوية التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فضلا عن عمليات الإطلاق اللاحقة للقذائف القصيرة المدى. وتشارك المكسيك قلق المجتمع الدولي من أن تلك القرارات تؤدي إلى تقويض التطلع إلى إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية، وهو يشمل الهدف المتمثل في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. ويحدونا الأمل في أن تستمع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للدعوة الواردة في القرار إلى إقامة حوار سلمي وأن تعود فورا إلى المحادثات السداسية.

وتؤكد المكسيك مجددا على أنه لا بد من وقف التجارب النووية وقفا كاملا ودائما. ونرى أن الأمر الإيجابي هو أن القرار الذي اتخذناه من فورنا يدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأظهرت التجربة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الحاجة العاجلة إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولهذا السبب، أرادت المكسيك أن يشمل هذا القرار التزاما واضحا وقاطعا بتحقيق تلك الغاية من جانب جميع أعضاء مجلس الأمن.

كما أن من الضروري أن نشير إلى أن هذه الإجراءات التي اتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تتخذ في فراغ؛ فقد اتخذت في سياق تهديد مستمر للمجتمع الدولي وهو مرتبط بوجود الأسلحة النووية وخطر انتشارها. وسيبقى قائما احتمال انتشار الأسلحة النووية طالما أنه لم يتم القضاء عليها بشكل كامل. وما لا يوجد لا يمكن أن ينتشر.

وعلينا أن نسلم بالإشارات الإيجابية الأخيرة فيما يتعلق بترع السلاح النووي. فبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية أعلنت بالفعل مبادرات يمكن أن تؤيد هذا الهدف، ونحن نأمل أن تتحقق هذه المبادرات في المستقبل القريب. كما نأمل أن يسفر المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ عن اتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية.

وستواصل المكسيك السعي إلى نزع السلاح النووي واعتماد تدابير فعالة وتدريجية لكفالة مصداقية وفعالية النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي هذا السياق، نناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى أن تتراجع عن إعلانها انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية لترع السلاح، وعدم انتشار الأسلحة النووية، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

السيد لي ليونغ منه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): باعتبار فييت نام طرفا في جميع المعاهدات الرئيسية المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي، بما فيها وعلى نحو خاص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها تؤمن بهدف عدم انتشار الأسلحة النووية، لأنها لا تعتبره أرضية فعالة لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في الإزالة الكاملة

للأسلحة النووية من العالم فحسب بل أيضا أداة لا غنى عنها لكفالة تهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وفييت نام باعتبارها طرفا في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة جنوب شرق آسيا، فإنها تؤيد بقوة أيضا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في كل جزء من أرجاء العالم، وبتلك الروح، دعمت بشدة الجهود المبذولة لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، مما يخدم المصالح الطويلة الأجل التي لا تتمثل في إحلال السلام وتحقيق الأمن والاستقرار في شمال شرق آسيا فحسب، بل في المنطقة الأوسع نطاقا أيضا.

وتتشاطر فييت نام ما أعرب عنه الآخرون من شواغل إزاء التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، وتنضم إلى التوافق في الآراء الذي توصل إليه مجلس الأمن بشأن التدابير اللازمة لحل المسألة النووية الكورية من خلال مفاوضات سلمية، ولا سيما من خلال المحادثات السداسية الأطراف. وفي الوقت ذاته، وخلال المداولات التي أجراها المجلس بشأن المسألة، أصرت فييت نام على أنه بينما ينوي المجلس منع انتشار الأسلحة النووية وتطوير تكنولوجيات القذائف التسيارية وفقا للقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، فإن التدابير التي سيعتمدها يجب أن تتفادى إحداث آثار سلبية على الأحوال المعيشية لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والأنشطة الإنسانية والإنمائية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المشروعة للبلد وفي البلد.

وإذ صوتنا مؤيدين للقرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، نود أن نشدد على أن القرار يؤكد مجددا التزام المجلس بالتوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي للحالة. وندعم أي جهد تبذله الدول الأعضاء لتعزيز حل شامل من خلال الحوار، بما في ذلك المحادثات السداسية الأطراف، والامتناع عن الأعمال التي قد تزيد من حدة التوترات.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): إن ليبيا تعتقد أن أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، لا يمكن أن تكون مصدرا للأمن. فهي تمثل خطرا على الدول التي تمتلكها وتهديدا للدول الأخرى. ولذلك، نعتقد أن العالم لن ينعم بالأمن ما لم يتم التخلص من مخزونات أسلحة الدمار الشامل لدى جميع الدول، وامتناع الدول غير المالكة لها عن السعي لامتلاكها.

وانطلاقا من ذلك، قامت ليبيا بالتخلص من برامجها الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، وبإشراف دولي. وليبيا كما تعلمون، طرف في معاهدة جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتتطلع إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية كذلك في الشرق الأوسط.

ونحن نعتقد أن المجتمع الدولي قد ضيع فرصة ثمينة كان من الممكن أن تشجع الدول الأخرى على التخلص من أسلحة الدمار الشامل، لو تمت مكافأة ليبيا بطريقة مناسبة، وقُدمت لها المساعدات اللازمة لامتلاك التقنية النووية للأغراض السلمية، وخاصة فيما يتعلق بتحلية المياه، ومعالجة الأمراض وإنتاج الطاقة. لقد فشل المجتمع الدولي في تقديم الحوافز المناسبة، في الوقت المناسب لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، و لم يتمكن من الاستفادة من نموذج ليبيا بطريقة صحيحة.

إن ليبيا تؤكد على حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وفقا لما تنص عليه معاهدة عدم الانتشار. ومع ذلك، فإنها تؤكد أن المنشآت النووية لجميع الدول، وأقول لجميع الدول بدون استثناء، يجب أن تكون خاضعة لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام الضمانات التابع لها. وفي هذا الصدد، نؤكد أن إجراءات المجتمع الدولي

يجب أن تكون شاملة وغير انتقائية، وأن تشمل الأنشطة النووية الإسرائيلية التي ما زالت تهدد منطقة الشرق الأوسط والعالم بأسره بدون أي موقف واضح من هذا المجلس.

إن ليبيا كانت دائما لا تشجع فرض الجزاءات، لأنها لا تحقق الحل، بل تتسبب بأضرار مباشرة للشعوب من خلال زيادة الفقر والجوع وتدني خدمات الصحة والتعليم. وقد دعت ليبيا دائما إلى إنتهاج طريق المساعي الحميدة والحوار لحل الخلافات.

وفيما يتعلق بهذه المسألة، أيدنا باستمرار المحادثات السداسية الأطراف وشجعنا أطرافها على المضي فيها باعتبارها الطريق الأمثل لمعالجة المسألة النووية الكورية. وما زلنا نعتقد أن المفاوضات هي النهج العقلاني الذي يجب أن يستمر، ونأمل ألا تؤدي خطوة مجلس الأمن الحالية إلى زيادة تأزيم الوضع في المنطقة، وأن تتم العودة إلى الحوار، وإلغاء جميع أشكال الجزاءات حال التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المعنية. ومع ذلك، نعتقد أن القرار الحالي قد صيغ بطريقة تجعل آثار الجزاءات لا تصل إلى الشعب الكوري بصورة مباشرة. ولذلك انضممنا إلى التوافق العام في الآراء بين أعضاء المجلس.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد شددت أوغندا منذ الوهلة الأولى على أهمية أن يتكلم مجلس الأمن بصوت واحد بشأن الأحداث في شبه الجزيرة الكورية في أعقاب إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية صاروخا في آذار/مارس الماضي. وعليه، فإننا نرحب بإجماع المجلس بشأن هذه المسألة.

وأوغندا لم تصوت مؤيدة للقرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) لأهمية تحقيق عدم الانتشار في شبه الجزيرة الكورية فحسب، ولكن أيضا لأننا مقتنعون بأننا، معا، ينبغي أن نعمل من أجل القضاء التام على كل الأسلحة النووية بغية إقامة عالم أكثر أمنا.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يرحب الوفد الروسي باتخاذ القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) بالإجماع، والذي يدين التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفي هذا الصدد، يفرض تدابير مقيدة إضافية في ما يتعلق بكوريا الشمالية.

والقرار المتخذ هو، من ناحية، رد مناسب على انتهاك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقرارات مجلس الأمن، ومن ناحية أخرى، إجراء متوازن يظهر نهجا مسؤولا إزاء صون السلم والأمن في المنطقة ويؤكد من جديد الالتزام الثابت لمجلس الأمن بتسوية سياسية ودبلوماسية للمسألة النووية لشبه الجزيرة الكورية.

وترى روسيا أن التجارب النووية المتكررة التي تجريها جمهوريا كوريا الشعبية الديمقراطية ضربة خطيرة للجهود الدولية لتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعمل يقوض القواعد الدولية التي حددتها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بشأن حظر إجراء هذه التجارب ويعرض الأمن والاستقرار في المنطقة للخطر. وكانت الظروف تتطلب اتخاذ المجلس لقرار قوي، لكن محسوب بدقة، في نفس الوقت، من شأنه في تعامله مع أخطار الانتشار النووي، أن يوجه بيونغيانغ للعودة إلى المحادثات السداسية الأطراف.

والقرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) يفي بتلك الأهداف. والتدابير التقييدية الإضافية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، المنصوص عليها في القرار جوهرية تماما. وفي نفس الوقت، هي تدابير موجهة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحاجة إلى وضع حد لبرامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية

لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولا تؤثر على الحاجة الملحة للشعب لتلقي المعونة الإنسانية والمساعدة الاقتصادية.

ومن الأهمية بمكان أن القرار ينص بوضوح – والوفد الروسي أصر بشدة على هذا – على أن تنفذ كل تدابير الجزاءات حصريا بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، التي لا تجيز استخدام القوة العسكرية. وسيطبق نظام تفتيش السفن في أعالي البحار، المنصوص عليه في القرار، في سياق كفالة الامتثال لأحكامه فقط. ويتضمن القرار إطارا محددا بشكل كامل يقتصر بوضوح على الحالة الناشئة نتيجة إجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتجربة نووية. إنه قرار غير مسبوق ولا يمكن تفسيره بشكل أوسع.

لقد ساهم الوفد الروسي بنشاط من أجل كفالة أن يتضمن القرار أحكاما تفصيلية تدعم التسوية السياسية والدبلوماسية للمسألة النووية لشبه الجزيرة الكورية واستئناف المحادثات السداسية الأطراف. ومن المهم أن النص يوجه نداء إلى بيونغيانغ من أجل العودة فورا ودون شروط مسبقة إلى صيغة الحوار. ونحن على ثقة من أن ما نص عليه القرار من إمكانية تعليق الجزاءات، ورفعها لاحقا، سيكون حافزا جديا للجانب الكوري الشمالي لتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

ونود أن نؤكد أن محاولات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بناء قدرة صاروخية نووية لا يعزز أمنها، وإنما على النقيض، يزيد التوتر في شمال شرق آسيا وبالتالي يهدد أمن كل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها وأمن المنطقة بأسرها.

وكبديل للسيناريو الشديد السلبية، من الأهمية بمكان مواصلة العمل بشكل مشترك مع الشركاء في المحادثات السداسية والأطراف المعنية الأخرى لإنشاء آلية لضمان السلم والأمن في شمال شرق آسيا من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) بالإجماع. لقد بعث المجتمع الدولي برسالة قوية جدا إلى كوريا الشمالية من خلال المجلس.

وعلى مدى سنوات، اختارت كوريا الشمالية دربا خطيرا. لقد أقامت برنامجا نوويا سريا، أهدافه العسكرية المحضة جلية. وطورت أيضا برنامجا للقذائف التسيارية يزيد من تهديدها النووي. ونشرت تكنولوجيا نووية بالغة الحساسية في العالم، وبالتالي زادت من تهديد أمننا جميعا. وهي بذلك قد انتهكت مرارا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي أعلنت انسحابها منها. واستخدمت برامجها الخطيرة للمطالبة بمزايا مقابل التزامها بتفكيك برنامجها، وهو ما لم تف به.

وخلال الشهرين الماضيين، زادت كوريا الشمالية بدرجة كبيرة من حدة التوتر في شمال شرق آسيا بإجرائها، أولا، تجارب لقذائف تسيارية، ثم تجربة نووية وإطلاق قذائف قصيرة ومتوسطة المدى. ورد فعل مجلس الأمن اليوم يتناسب مع ذلك الاستفزاز ومع خطر تشجيعه آخرين على عمل الشيء نفسه. يدين المجلس ذلك النشاط بأشد العبارات الممكنة ويطالب بوقفه الفوري.

يفرض المجلس جزاءات قوية جدا ستحد من قدرة كوريا الشمالية على المضي قدما في برامجها المحظورة، بصفة خاصة من خلال قطع الموارد المالية التي تتحقق نتيجة نشاط آخر مزعزع للاستقرار – أي نشر الأسلحة في أنحاء العالم – ومن خلال منع الشبكات المالية التي تمد تلك البرامج، ومن خلال مد الحظر ليشمل المنتجات التي تغذيها، ومن خلال فرض جزاءات ضد الأشخاص والكيانات المتورطة، وأخيرا،

مـن خـلال المطالبـة بـأن تفـتش الـدول، وتـصادر وتـدمر الشحنات المحظورة.

لكن، يجب أن يكون مفهوما أن هذا الرد موجه، وهو ما كفل تأييد المجلس. ويستثني القرار من نظام الجزاءات بـرامج المـساعدات الإنـسانية والتنميـة الاقتـصادية الخاصـة بالشعب، الذي لا تزال أحواله مبعث قلق خطير.

وفي الأشـهر المقبلـة، يجـب أن نتفـق داخـل اللجنـة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) على القائمة الإضافية لأفراد وكيانات كورية شمالية يجب، نظرا لتورطهم في أنشطة حساسة، أن يخضعوا لجزاءات فردية. يجب أن نكفل التنفيذ الـصارم مـن جانـب الجميـع لكـل أحكـام القـرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩).

وفي ذلك الصدد، يسعد فرنسا أن المجلس وفر للجنة المسؤولة عـن متابعـة تنفيـذ القـرار فريـق خـبراء، سـيقدم مـساعدة قيمـة للرئاسـة التركيـة للجنـة. وبـصفة خاصـة، سيمكننا بدرجة أكبر من تعزيز المتابعة والمساعدة للدول التي تحتاجها.

ويجب أيضا أن نستقي الدروس من هذه الأزمة من أجل المستقبل. وفي ذهني بصفة خاصة معاهدة الحظر الشامل للتجـارب النوويـة. إن فائـدة نظـام الكـشف المنـشأ بموجـب معاهـدة الحظـر الـشامل للتجـارب النوويـة واضـحة في هـذا الـصدد. ويجـب أيـضا أن نعمـل مـن أجـل سـرعة سـريان المعاهـدة. وهنـا في نيويـورك في أيلـول/سـبتمبر، تستـضيف فرنسا والمغرب المؤتمر الوزاري المعني بالمادة ١٤ من المعاهدة. وفي ذهـني أيـضا المـؤتمر الاستعراضـي القـادم للأطـراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، لا يسعنا ألا نتكلم عن خطورة التهديد الذي تمثله كارثة الانتشار لنظام منع الانتشار برمته. وسنحتاج أيضا إلى أن نـضعها في اعتبارنـا عنـدما نناقش تعزيـز الـضمانات وعنـدما ننظر في كيفيـة الـرد علـى الـدول الـتي قـد تريـد الانـسحاب من المعاهدة.

وأخـيرا، يجـب أن نـدعو كوريـا الـشمالية بحـزم إلى استئناف المفاوضـات في إطـار المحادثـات الـسداسية الأطـراف. يجب أن تتخذ كوريا الشمالية خيارا استراتيجيا بالتخلي عن برنامجهـا النـووي نهائيـا وأن تعيـد إقامـة علاقـات طبيعيـة مـع جيرانهـا. وأول مـن سيـستفيد مـن ذلـك سـيكون شـعبها وستكون خطوة أولى نحو الترع الكامل للسلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، الذي تأمل فرنسا، شأنها شأن الاتحاد الأوروبي، في حدوثه.

الـسيد تينـدرييبوغو (بوركينـا فاسـو) (تكلـم بالفرنـسية): إن بوركينا فاسو وهي طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتؤيد بنشاط سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الوقت المناسب، صوتت مؤيدة للقـرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، الـذي اتخـذناه للتـو، لأنهـا تـؤمن بشدة بالحاجة إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

ولئن كان موقفنا المبدئي هو أنه من حق جميع الدول تطوير الطاقة النوويـة لأغـراض مدنيـة، فإننـا نـدعو أيـضا إلى ضرورة إقنـاع جميـع الـدول عـن القيـام بأنـشطة في هـذا المجـال من شأنها أن تعرض السلام والأمن الدوليين للخطر وإضعاف الأطر القانونية والمؤسسية ذات الصلة. ولـذلك الـسبب، أدان وفـد بلـدي مـع المجتمـع الـدولي قاطبـة، بمـا في ذلـك بلـدان المنطقـة، التجربـة النوويـة الـتي قامـت بهـا جمهوريـة كوريـا الشعبية الديمقراطية في ٢٥ أيار/مايو الماضي، بما يتعارض مع قـرارات مجلس الأمـن ذات الـصلة، ولا سيما القـرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) ويزرع بذور زيادة حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية وفي جميع أنحاء المنطقة.

وبقـــدر مـــا يراعـــي القـــرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) البـارامترات الأساسية للمسألة، نأمل أنه سيسهم على نحو

فعال في الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للمسألة النووية الكورية الشمالية. وبما أن التدابير الموافق عليها مستهدِفة، كما يرد في القرار ذاته، نأمل أنها ستتجنب بفعالية أي تأثير إنساني سلبي على سكان كوريا الشمالية. وهذا هو أيضا أحد الأسباب التي حدت بنا إلى تأييد القرار.

وبوركينا فاسو تحث كوريا الشمالية على استئناف التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والعودة إلى المفاوضات، وبخاصة المحادثات السداسية الأطراف التي، على الرغم من كل الصعوبات، ما زالت هي الإطار الأنسب للخروج من الأزمة.

وندعو ذلك البلد وجميع الأطراف إلى بذل كل الجهود الممكنة لترجيح كفة الحوار، فهو السبيل الوحيد لمنع أي تصعيد في المنطقة. ويقع على عاتق مجلس الأمن وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي برمته مسؤولية خاصة في هذا الصدد. وضمن ذلك الإطار، نأمل أن ترافق الأطراف على الطريق نحو تسوية سلمية وشاملة ودائمة للمسألة.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): لقد شجبت النمسا بأقوى العبارات التجربة النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، بوصفها انتهاكا مباشرا للقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). واتخاذ القرار الحالي بالإجماع هو رد واضح ومناسب تماما وغير قابل للتأويل من جانب المجلس والمجتمع الدولي على التجربة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والخطر الذي تشكله على السلام والأمن الدوليين.

وكوستاريكا والنمسا بوصفهما رئيسين مشاركين للعملية المعنية بالمادة ١٤ من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنهما ترحبان، على وجه الخصوص، بدعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الانضمام لتلك لمعاهدة في أقرب وقت ممكن، وترد هذه الدعوة في الفقرة ٢٩ من منطوق القرار. وتعتقد كوستاريكا والنمسا أن الأحداث الأخيرة قد أكدت الضرورة والحاجة الملحة لأن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بسرعة. ويود كلا البلدين أيضا تأكيد الإسهام القيّم لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في توفير بيانات موثوق بها عن التجربة النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): كرواتيا أيضا تدين إجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجارب القذائف التسيارية. ونرى أنها تهديد السلام والأمن الدوليين، ولذلك، أيدنا رد مجلس الأمن الذي اتخذ بالإجماع.

ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للعودة إلى إطار المحادثات السداسية الأطراف، والتراجع عن موقفها بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونتطلع إلى انضمامها المحتمل إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تأخذ على محمل رسالة مجلس الأمن هذه الملزمة بجميع الجوانب. كما ندرك أن التدابير المتخذة لا تستهدف عموم السكان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولكن ينبغي أن يُنظر إليها على أنها أداة لتشجيع زعمائها على اتخاذ مسار المفاوضات لا المواجهة.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): ترى كوستاريكا أنه من الأهمية بمكان أن مجلس الأمن قد توصل إلى الإجماع المطلوب للتصدي لتحد رئيسي للسلام والأمن الدوليين. وقد أكدنا هذا التصور بتأييد لا لبس فيه للقرار الذي اتخذناه من فورنا. ويبدو لوفدي أن النص الذي صوت

عليه المجلس يستفيد بصورة محسوبة من الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي للتصدي لذلك التحدي الرئيسي.

ونحن واثقون من أن الإجراء الذي اتخذه المجلس اليوم سينشّط تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار ويقدم دعما كبيرا للإعلانات المشجعة عن خطوات جديدة في مجال نزع السلاح العالمي. ونعتقد أن هذا القرار هو أيضا فرصة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للعودة إلى آليات الحوار الدولي، ونحثها على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

تشعر تركيا بقلق عميق إزاء التجربة النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢٥ أيار/مايو. ونرى أن التجربة النووية هذه تشكل انتهاكا واضحا لقراري مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦) و ١٧١٨ (٢٠٠٦). كما أعربت تركيا في وقت سابق عن قلقها إزاء عملية الإطلاق التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٥ نيسان/أبريل. ونعتقد أن هذه الخطوات من شأنها أن تزيد من حدة تقويض الاستقرار والثقة المتبادلة في المنطقة.

لقد أدانت السلطات التركية التجربة النووية بعبارات قوية وأيدت أن يبعث مجلس الأمن برد قوي وموحد لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على قيامها بهذا العمل الاستفزازي. ونعتقد أن القرار الذي اتخذ اليوم يتضمن العناصر الضرورية لهذا الرد. ولدينا وطيد الأمل في امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمجتمع الدولي لأحكام هذا القرار والتقيد به.

وفي الوقت نفسه، تدرك تركيا أهمية تشجيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى المحادثات السداسية الأطراف. وما برحت تركيا تؤيد تلك المحادثات تماما وتعتبرها أفضل وسيلة لتحقيق نزع الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية. ونعتقد أنه ينبغي للمحادثات أن تهدف إلى إحراز تقدم ملموس لا رجعة عنه نحو تحقيق السلام والأمن والاستقرار الدائمين في المنطقة. وفي هذا الصدد، لا بد أن تجدد جميع الأطراف في المحادثات تصميمها على إجرائها.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لجمهورية كوريا.

السيد بارك إن – كوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في ٢٥ أيار/مايو من هذا العام ، قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتجربة نووية في انتهاك للقرارات ذات الصلة والبيانات الصادرة عن مجلس الأمن وتحد للتحذيرات المتكررة من المجتمع الدولي. والعمل الذي أقدمت عليه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يمثل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. علاوة على ذلك، فإن الإعلان الصريح من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن عزمها على مواصلة تطوير برنامجها للأسلحة النووية يشكل تحديا خطيرا للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإجرائها هذه التجربة النووية الثانية، قد بيّنت بوضوح ازدراءها الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاق ١٩ أيلول /سبتمبر ٢٠٠٥ والبيان المشترك وغيره من الاتفاقات اللاحقة التي تم التوصل إليها في إطار المحادثات السداسية الأطراف.

كما أنه يشكل انتهاكا واضحا للقرارين ١٦٩٥ (٢٠٠٦) و ١٧١٨ (٢٠٠٦)، فضلا عن البيان الرئاسي (S/PRST/2009/7) المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ولا بد أن تواجه تلك الانتهاكات من جانب جمهورية

كوريا الشعبية الديمقراطية برد قوي وقاطع من جانب المجتمع الدولي.

وفي ذلك الصدد، ترحب حكومة بلدي بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن من فوره بالإجماع وتؤيد القرار وتقدر جهود أعضاء المجلس الرامية إلى التصدي لهذا التحدي المشترك والخطير. وهذا القرار تعبير عن إرادة المجتمع الدولي الراسخة للرد بصورة جماعية على ذلك الإجراء الاستفزازي من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إننا ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال الكامل لهذا القرار وإلى الاستجابة بعناية لصوت المجتمع الدولي الموحد الذي مفاده أن تلك الإجراءات لا يمكن السماح بها إطلاقا. وعلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الحالة في شبه الجزيرة الكورية.

كما أن حكومة بلدي تحث بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى المحادثات السداسية، سعيا للتوصل إلى حل سلمي للمسألة النووية، وعلى التخلي بصورة نهائية عن جميع برامجها المتعلقة بالأسلحة النووية والقذائف.

ونأمل أيضا أن تبذل جميع الدول الأعضاء جهودا متضافرة بغية التنفيذ على النحو الواجب لجميع التدابير المحددة في القرار الحالي. وستواصل حكومة بلدي العمل بشكل وثيق مع المجتمع الدولي بغية بلوغ تلك الأهداف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.